الانعكاس بالقدرة على ان يكون اخر الكلام تفسيرا له وفسر النظري بما يتضمنه النظر الصحيح بمعنى انه لا ينفك عنه بطريق جري
العادة عند حصول الشرائط ولم يقل ما يوجبه لما سيجي من ان حصول النتيجة عقيب النظر ليس بطريق الوجوب ولم يقل ما يحصل
عقيب النظر الصحيح لانه من الضروريات ما هو كذلك كالعلم لما يحصل من اللذة والالم ولو قال ما يفيده النظر الصحيح واراد
الاستعقاب العادي لكان اظهر والكسبي يقابل الضروري ويرادف النظري حين يجعل طريق الاكتساب هو النظر لا غير واما فيمن يجعل الكسب
بمثل التصفية والالهام والحجة يستعمل على النظري لكسبي اعم من النظري ولا تلازم بينهما عادة وعليها في المواقف الا ان يجعل مثل
التصفية والالهام من خوارق العادات وقد يقال الكسبي لما يحصل بمباشرة الاسباب اختيارا كصرف العقل والحس والضروري
لما يقابله ويجعل الكسبي النظري بالعلم الاستدلالي قال واختار الامام اوله اختار الامام الرازي ان كل ما يحصل من التصورات ضروري
لان الاكتساب ممتنع من جهة المكتسب اعني المطلوب والكاسب اعني طريق الاكتساب اما الاول فلان المطلوب اما ان يكون
معلوما فلا يمكن طلبه لاكتسابه لامتناع تحصيل الحاصل او يكون مجهولا فلا يمكن التوجه اليه ثم اعترض بوجهين احدهما انه لم لا يجوز ان
يكون معلوما من وجه فيتوجه اليه مجهولا من وجه فيطلب وثانيهما النقض باكتساب التصديق ثم اجاب الدليل فيه جواب
عن الاول بانه اما ان يطلب وجه المعلوم ويلزم امتناع تحصيله ووجه المجهول وهو ممتنع لامتناع التوجه اليه وعن الثاني بان ما
يتعلق به التصديق هو القضية والنسبة معلوم بحسب التصور فيمتنع التوجه اليه ومجهول بحسب التصديق فلا يمتنع طلب حصوله
وهذا بخلاف التصور فان ما يكون مجهولا بحسب التصور يكون مجهولا مطلقا اذ لا علم قبل التصور وحاصله ان متعلق التصديق
يجوز ان يتعلق به قبل التصديق علم هو التصور بخلاف متعلق التصور واجيب بانا نختار انه معلوم من وجه ولا نسلم امتناع
التوجه الى جهة المجهول وانما يمتنع لو لم يكن الوجه المعلوم من وجوهه واعتباراته بحيث يخرجه عن كونه مجهولا مطلقا وذلك
كما اذا علمنا ان لنا شيئا به الحيوة والادراكات فنطلبه بحقيقته او بعوارضه المميزة عن جميع ما عداه وعلى ما هو المستفاد من
الكلام فالمجهول المطلوب لا ينحصر في الحقيقة بل في العارض وما ذكر في المواقف من ان المجهول هو الذات والمعلوم بعض
الاعتبارات تحقيق لما هو الاهم اعني اكتساب التصور بحسب الحقيقة وتنبيه على ان مجهولية الذات لازمة فيما يطلب تصوره
حتى لو علم الشي بحقيقته وقصد اكتساب بعض العوارض له كان ذلك بالدليل لا التعريف ولو قصد اكتساب العارض نفسه كان هو
مجهولا بحقيقته وما ذكر في تلخيص المحصل من ان كلا من الوجه المجهول والمعلوم حاصل الامر ثالث هو المطلوب الزام للامام بما اعترف به من ان
المعلوم اجمالا معلوم من وجه مجهول من وجه والوجهان متغايران احدهما معلوم لا اجمال فيه والاخر ليس بمعلوم البتة لكن لما
اجتمعا في شي ظن ان هناك علما اجماليا والا فهو ذكره هو في نقد تنزيل الافكار المطلوب المجهول هو حقيقة الماهية المعلومة
من جهة بعض عوارضها واما الثالث فلان الكاسب اعني المعرف للماهية يمتنع ان يكون نفسها لامتناع كون الشي اجلى واسبق
معرفة من نفسه بل يكون اما جميع اجزائها وهو نفسها فيعود المحذور واما بعضها او خارجا عنها او يتركب فيه المركب من الداخل
والخارج ومن افرده بالذكر اراد بالداخل الخارج المحض من ذلك ثم البعض انما يعرف الماهية بكونه موصلا الى تعقلها
فالجزء المعرف ان كان نفسه عاد المحذور او عرف شيئا من اجزائها اذ لو كانت الاجزاء باسرها معلومة
او بقيت مجهولة لم يكن المعرف معرفا اي كاسبا لمعرفة الماهية وموصلا الى تصورها فالجزء المعرف ان كان نفسه
عاد المحذور وان كان غيره لزم التعريف بالخارج ضرورة كون كل جزء خارجا عن الاخر ولو فرض تداخلها ينتقل
الكلام الى تعريف الجزء المركب منه ومن غيره فيعود المحذور او التعريف بالخارج وهو ايضا باطل لان الخارج انما يفيد

يفيد معرفة الماهية اذا علم اختصاصه بها بمعنى ثبوته لها ونفيه عن جميع ما عداها وهذا التصديق يتوقف على تصور الماهية وهو دور
وتصور ما عداها من الامور الغير المتناهية على التفصيل وهو محال وفي عبارة المواقف هنا تسامح حيث قال والبعض انه عرف الماهية
عرف نفسه وقد ابطل والخارج وسيبطل لان الذي سيبطل هو التعريف بالخارج لا الخارج وكانه على حذف الباء وعرف
بالخارج او على معنى وعرف الذي شانه ان يكون خارجا عن سائر الاجزاء فيكون البعض الصرف خارجا ويلزم التعريف بالخارج
وانما ادعى لزوم المحالين على ما هو تقرير المحصل بناء على ان المعرف الماهية معرف لكل جزء منها ولظهور المنع عليه اقتصرنا على احدهما
كما هو تقرير المطالب العالية ثم لا يخفى ان القدح في بعض مقدمات هذا الاستدلال كاف في دفعه الا انهم لما جوزوا التعريف
بجميع الاجزاء وبالبعض وبالخارج احتيج الى حل الاشكالات الثلث اما عن الاول فبان جميع الاجزاء وان كانت نفس الماهية بالذات
لكن انما يمتنع التعريف بها لو لم نغايرها بالاعتبار وتحقيقه ان الاجزاء قد يتعلق بها تصورات متعددة بان تلاحظ واحدا واحدا
على التفصيل في الترتيب فيكون كاسبا اي حدا ويتعلق بها تصور واحد بان يلاحظ تصورات المجموع من حيث المجموع
فيكون مكتسبا اي محدودا وهذا معنى قولهم في المحدود اجمال وفي الحد تفصيل ولا امتناع في ان يكون تصور المجموع مترتبا على
مجموع التصورات ومسببا عنها فان قيل اذا كان مجموع التصورات مفضيا الى تصور المجموع فان كانت حاصلة كان
هو ايضا حاصلا من غير النظر والاكتساب وان لم تكن حاصلة لم تصلح معرفا بل تكون مطلوبة وينقل الكلام الى ما
يحصلها وكذا الكلام في التعريف ببعض الاجزاء معلومة منتشرة في سائر المعلومات فتفتقر الى النظر لتحصيلها مجموعة
مترتبة بحيث يفضي الى تصور الماهية وهذا معنى الاكتساب وحاصله عائد الى تحصيل الجزء الصوري للمحدود وعلى هذا حقق قال
في المواقف هذا في قولهم مجموع التصورات يحصل تصور المجموع الحق ان الاجزاء اذا استحضرت مترتبة حتى حصلت فهي الماهية
لا ان ثمة حصول المجموع يوجب حصول شي اخر هو الماهية وهذا كالاجزاء الخارجية اذا حصلت كانت نفس المركب
الخارجي لا امرا يترتب عليه المركب وظاهره غير جارح لانهم لا يدعون ان مجموع الاجزاء امر يوجب حصوله حصول امر اخر
هو الماهية بل انه يجوز ان يكون تصورات الاجزاء امرا يوجب حصول امر اخر هو تصور المجموع اعني تصور الماهية فان
اراد نفي ذلك فباطل لانه يبطله الضرورة ولا برهان بل يكذبه الوجدان ولا عبرة بالقياس على الوجود الخارجي لانه
لا يجري في تصرفات العقل فله ان يلاحظ الموجود الواحد تارة جملة وتارة شيئا فشيئا ولم يرد في حل الاشكال على
ان قال الحد مجموع الامور التي كل واحد منها مقدم ولا يجدي نفعا لان المحدود ايضا كذلك فلا بد من بيان المغايرة والسببية
من ان يقال تلك الصور من حيث الملاحظة تفصيلا حد واجمالا محدود وهو معنى كلامهم واما عن الثاني فبانا لا نم ان
معرف الماهية يجب ان يعرف شيئا من اجزائها يجوز ان يكون الاجزاء معلومة وتفتقر الى حصولها مجموعة مترتبة
ممتازة عما عداها ويكون ذلك بالمعرف وحاصله ان الماهية وان كانت نفس الاجزاء بحسب الذات لكن لا يلزم
ان يكون العلم بها هو العلم بالاجزاء بمعنى التصورات المتعلقة بها بل لا بد من ملاحظتها مجتمعة متميزة عن الاغيار
ويجوز ان يبقى الاجزاء مجهولة ويفيد المعرف تصور الماهية بوجه ممتاز عما عداها من غير احاطة بحقيقة شي من الاجزاء
ولو سلم فيجوز ان يكون الجزء المعرف نفس المعرف بالذات ويعود التغاير الى الاجمال والتفصيل كما في تعريف
الماهية باجزائها او غيره ويصح التعريف بالخارج على ما سيجي وما ذكرناه يندفع ما يقال ان جميع اجزاء
الماهية نفسها فكيف لا يكون العلم بها علما بها وان معرف الشي سبب لمعرفته اي حصوله في الذهن فكيف

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)